وزارة العدل تبرم اتفاق تسوية حيال التحقيق في العوائق اللغوية في نظام المحاكم الإدارية في كولورادو

واشنطن - أعلنت وزارة العدل اليوم أنها توصلت إلى اتفاق تسوية مع مكتب المحاكم الإدارية في كولورادو لمساعدة الأشخاص ذوي الإتقان المحدود للغة الإنجليزية في الحصول على المساعدة اللغوية اللازمة في الوقت المناسب في نظام المحاكم.

ويُعتبر مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية محكمة إدارية تنظر في دعاوى تعويض العمال، وكذلك الدعاوى في المجالات المهمة الأخرى مثل قضايا الحقوق المدنية، والعدالة البيئية، والتعليم، والنقل. ويضع هذا الاتفاق اللمسات النهائية على التحقيق الخاصة بوزارة العدل حول مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية فيما يتعلق بأحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية الصادر عام 1964، والذي يحظر التمييز بين متلقي المساعدة الفيدرالية على أساس العرق واللون والأصل القومي، كما كان الحال مع مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية. وقد كشفت عملية المراجعة التي أجرتها وزارة العدل عن مخاوف ومشكلات تتعلق بامتثال مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية لأحكام الباب السادس من القانون ذاته، بما في ذلك القاعدة التي لم تكن تسمح لمكتب كولورادو للمحاكم الإدارية بتوفير مترجمين فوريين مؤهلين لمساعدة الأشخاص ذوي الإتقان المحدود للغة الإنجليزية على فهم إجراءات المحكمة والمشاركة فيها.

وتقول باميلا إس كارلان، النائب الأول لمساعد المدعي العام الأمريكي لقسم الشؤون المدنية بوزارة العدل الأمريكية، "يمكن أن يكون لعدم إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإتقان المحدود للغة الإنجليزية على المساعدة اللغوية والترجمة الشفوية التي يحتاجون إليها للمشاركة في إجراءات المحكمة عواقب وخيمة. ولا يمكننا تحقيق وعد أمتنا بإحلال العدالة للجميع دون إزالة العوائق اللغوية في نظامنا القضائي. وأشيد هنا بجهود رئيس قضاة مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية والقيادة لاتخاذهم الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الوعد، ولالتزامهم بتقديم خدمات مهمة لمن يمثلون أمام المحاكم من الأشخاص ذوي الإتقان المحدود للغة الإنجليزية".

ومن جانبه، صرح ماثيو تي كيرش، القائم بأعمال المدعي العام الأمريكي لمقاطعة كولورادو قائلاً، "ستسفر هذه الاتفاقية عن تقديم مساعدة حقيقية للأشخاص الذين يلجؤون إلى القضاء وينشدون العدالة في نظام المحاكم الإدارية في كولورادو ممن لا يستطيعون التحدث بالإنجليزية. أشيد بجهود مكتب المحاكم الإدارية في كولورادو بإتاحته الفرصة للعمل مع مكتبنا وقسم الحقوق المدنية في صياغة اتفاقية من شأنها العود بالنفع على المجتمعات في كولورادو التي تتحدث لغات أخرى بخلاف الإنجليزية".

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسة لإبرام مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية لاتفاقية التسوية في تنقيح القاعدة 21 للائحة المكتب، والتي ستلزم مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية الآن بتوفير مترجمين فوريين مؤهلين مجانًا للأشخاص ذوي الإتقان المحدود للغة الإنجليزية في الدعاوى القضائية. بالإضافة إلى ذلك، وضع مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية سياسة وخطة للاستعانة بخدمات الترجمة الفورية ووافق على تقديم إشعار بالاستعانة بخدمات المساعدة اللغوية في أكثر ثماني لغات يصادفها المكتب على الأقل. وسيقوم مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية بوضع ونشر إجراءات لتقديم شكاوى للحصول على المساعدة اللغوية وخدمات الترجمة الفورية، مع إلزام إجراء تدريب سنوي للقضاة والموظفين والمقاولين على المشكلات والمسائل المتعلقة بضعف إتقان اللغة الإنجليزية. ولقد كان الدعم القوي والمشاركة الفعالة لرئيس القضاة بمكتب كولورادو للمحاكم الإدارية ومكتب المدعي العام في كولورادو عاملين أساسيين في التوصل إلى حل سريع وتعاوني لهذه المسألة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل ستراقب التزام مكتب كولورادو للمحاكم الإدارية بالاتفاقية المؤَّقعة اليوم لفترة عامين وذلك كأحد شروطها.

ويمثل إنفاذ أحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 أولوية قصوى لقسم الحقوق المدنية. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن قسم الحقوق المدنية على صفحة الويب الخاصة به على موقع وزارة العدل على الرابط www.justice.gov/crt. كما تتوفر معلومات عن إتقان اللغة الإنجليزية والباب السادس على الرابط www.lep.gov. وبإمكان العموم الإبلاغ عن أي انتهاكات محتملة للحقوق المدنية على الرابط https://civilrights.justice.gov/report/.

# # #